

تحليل فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر من خلال مبدأ المضاعف خلال الفترة 2001 - 2023

The Effectiveness of Expansionary Public Spending Policy in Algeria through the Multiplier Principle: An Analysis of the 2001-2023 Period

سلمان عبد القادر^{1*}،

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، selmane.abdelkader@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2025/11/16

تاريخ الاستلام: 2025/11/09

ملخص:

تعالج هذه الدراسة إشكالية محدودية فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال مبدأ المضاعف خلال الفترة 2001 - 2023، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتكشف النتائج عن تأرجح واضح في القيم السنوية للمضاعف، مما يعكس ضعف الأثر الفعلي للإنفاق في الأجل القصير على الناتج خارج قطاع المحروقات. ويعزى هذا الضعف أساساً إلى ارتفاع حدة التسريبات الناتجة عن ارتفاع الميل الحدي للاستيراد بسبب هشاشة هيكل الإنتاج المحلي، مع تشديد الدراسة على أن التوجيه غير الكفء للإنفاق يحول دون تحقيق الأثر المرجو للمضاعف. وتؤكد الدراسة على ضرورة تبني سياسة إنفاقية انتقائية تركز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مع اعتماد آليات حماية للإنتاج المحلي، لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تخفف من اعتماد الاقتصاد على التقلبات في قطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية: الإنفاق العام التوسعي، مبدأ المضاعف، الاقتصاد الجزائري، الميل الحدي للاستيراد، التسريبات الاقتصادية.

تصنيف JEL: E62, E12, Q43

Abstract:

This study examines the limited effectiveness of the expansionary public spending policy in the Algerian economy (2001-2023) by applying the multiplier principle, using a descriptive-analytical approach. The results reveal significant fluctuations in the annual multiplier values, indicating its weak short-term impact on output outside the hydrocarbons sector.

This weakness is primarily attributed to substantial leakages resulting from a high marginal propensity to import, a consequence of the fragile domestic production structure. The study emphasizes that the inefficient allocation of public spending hinders the realization of the desired multiplier effect. It concludes by stressing the necessity of adopting a selective spending policy focused on high value-added sectors, alongside implementing robust support mechanisms for local production, to ensure sustainable economic development and reduce the economy's dependence on the volatile hydrocarbons sector.

Keywords: Expansionary Public Spending, Multiplier Principle, Algerian Economy, Marginal Propensity to Import, Economic Leakages.

Jel Classification Codes: E62, E12, Q43.

مقدمة

تمثل السياسة التوسعية للإنفاق العام الأداة الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي في فترات الركود أو تباطؤ النمو؛ إذ تعد إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية الحديثة، فزيادة النفقات العامة على الاستثمارات والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية تكون الدولة قد خلقت بيئة اقتصادية خصبة تشجع من خلالها النشاط الاقتصادي من حيث رفع مستوى الطلب الكلي وتنشيط الدورة الاقتصادية ودفع عجلة الإنتاج والتشغيل.

وتستند هذه السياسة إلى الفكر الكينزي الذي يرى أن الأسواق لا تمتلك القدرة الذاتية على استعادة التوازن عند انخفاض الطلب الفعلي وأن تدخل الدولة عبر الإنفاق العام يمكن أن يعيد النشاط الاقتصادي إلى مساره الطبيعي عبر ما يعرف بمبدأ المضاعف. يعد هذا المبدأ من المفاهيم الجوهرية في الاقتصاد الكلي حيث يفترض أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تولد سلسلة من الزيادات المتتالية في الدخل والاستهلاك، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار أكبر من الزيادة الأصلية في الإنفاق، وتقاس فعالية السياسة التوسعية بمدى قوة وكبر هذا المضاعف الذي بدوره يعتمد على عدة عوامل هيكلية (الميل الحدي للاستهلاك، الميل الحدي للاستيراد، مستوى الضرائب...).

وكباقي الدول الريعانية تكتسي السياسة التوسعية في الإنفاق العام في الجزائر أهمية خاصة بالنظر إلى الإيرادات غير العادية المتأتية من قطاع المحروقات والتي سمحت للسلطات بإطلاق عدد من البرامج التوسعية الكبرى، على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج النمو الاقتصادي الجديد بعد سنة 2015، بهدف تطوير البنية التحتية وتحفيز القطاعات غير النفطية، وهذا ما ترجم إلى ارتفاعات غير مسبقة في مستويات الإنفاق العام.

غير أن التساؤل الجوهري الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى كان لهذا التوسع في الإنفاق العام أثر فعلي ومستدام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وهل تحقق مبدأ مضاعف الإنفاق بالشكل الذي تتوقعه النظرية الكينزية أم أن هيكل الاقتصاد الوطني الذي يتسم بارتفاع الواردات وضعف القاعدة الإنتاجية قد حد من فعالية هذه السياسة؟

الفرضيات: انطلاقاً من الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- تسهم السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر في تحفيز النشاط الاقتصادي في الأجل القصير لكن أثرها يبقى محدوداً في الأجل الطويل.
- ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وارتفاع الميل الحدي للاستيراد يؤديان إلى تسرب جزء معتبر من الإنفاق العام إلى الخارج مما يقلل من فعالية مضاعف الإنفاق.
- تعتمد فعالية مضاعف الإنفاق العام في الجزائر على مدى مقدرة الحكومة في توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
- أثر السياسة التوسعية للإنفاق العام على النمو الحقيقي خارج قطاع المحروقات يبقى محدوداً بسبب اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- قياس قيمة مضاعف الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2023، وتحليل اتجاهاته عبر المراحل الاقتصادية المختلفة.

— تقييم أثر سياسات الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي وكذا الناتج خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج مضاعف الإنفاق.

— استخلاص توصيات لتحسين فعالية سياسة الإنفاق وزيادة قيمتها المضاعفة في ظل تحدي الصدمات النفطية.

أولاً: مفهوم السياسة التوسعية للإنفاق العام

هي أحد أهم أنواع السياسة المالية التوسعية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي الكلي وذلك من خلال زيادة في مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات والمشاريع الاستثمارية، أو حتى كذلك من خلال سياسة زيادة التحويلات بهدف رفع الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي.

وتقوم هذه السياسة على الفلسفة الكينزية التي تؤكد أن فترات الركود الاقتصادي تنشأ بسبب نقص الطلب الفعلي مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم فإن الحكومة تتدخل عبر زيادة إنفاقها العام لتعويض النقص في الطلب الخاص (الاستثماري والاستهلاكي)، فتخلق بذلك تدفقا إضافيا من الدخل مما يدفع المؤسسات إلى توسيع الإنتاج والتوظيف. (Dornbusch, 2008, pp. 330-335)

هكذا وقد أصبحت هذه السياسة ظاهرة اقتصادية مألوفة بالنسبة لغالبية الدول، حتى أن بعض الاقتصاديين قد خلصوا اعتمادا على استقرار الإحصاءات في مختلف الاقتصاديات إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي. (عادل أحمد حشيش، 1992، صفحة 98)

ويعد الاقتصادي الألماني "فاجنر" على ما هو ذائع في الكتب المالية، أول من استرعى الانتباه إلى قانون "تزايد الإنفاق العام" بعد أن درس حجمه في بعض الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، مبينا أنه كلما تحقق معدل معين من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني.

وقد ازداد الاهتمام بالسياسة التوسعية للإنفاق العام مع بروز النظرية الكينزية في ثلاثينات القرن العشرين، خاصة بعد الكساد الكبير (Great Depression) الذي شهد انهيار مستويات الطلب والإنتاج وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبقة، فقد شكل هذا الحدث نقطة تحول في الفكر الاقتصادي، حيث عجزت آليات السوق الحرة التي كانت تروج لها المدرسة الكلاسيكية عن إعادة التوازن الاقتصادي تلقائيا، ومنذ ذلك الحين أصبح الإنفاق العام أحد أهم الأدوات الجوهرية للسياسة المالية التوسعية، إذ تبنت الدول المتقدمة هذه المقاربة لمواجهة الركود ودعم النشاط الاقتصادي عبر برامج الأشغال العامة والإنفاق الاجتماعي، وقد أظهرت التجارب العملية أن زيادة الإنفاق العام في فترات الركود تؤدي إلى تحفيز الإنتاج وخلق فرص العمل، مما رسخ مكانة الفكر الكينزي في السياسات الاقتصادية الحديثة. (منصور عبد المنعم، 2016، الصفحات 201-205)

الأهمية المتزايدة للسياسة التوسعية للإنفاق العام ليست فقط في الأثر الأولي عند أول تنفيذ لها، بل فيما يترتب على هذا الإنفاق من عمليات متتالية داخل الدورة الاقتصادية، تسمح بتوليد دخول جديدة، ومن خلال إعادة إنفاق هذه الدخول سوف تتولد سلسلة من الزيادات في حجم الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، تؤدي بدورها لآثار هامة على الطلب والإنتاج ومن ثم التشغيل، وهذا يعمل على تحريك الاقتصاد بسرعة نحو مستوى التشغيل الكامل، ويعبر عن هذا المعنى في النظرية الاقتصادية بمفهوم المضاعف. (Adarov, Clements, & Jalles, 2024, pp. 20-25)

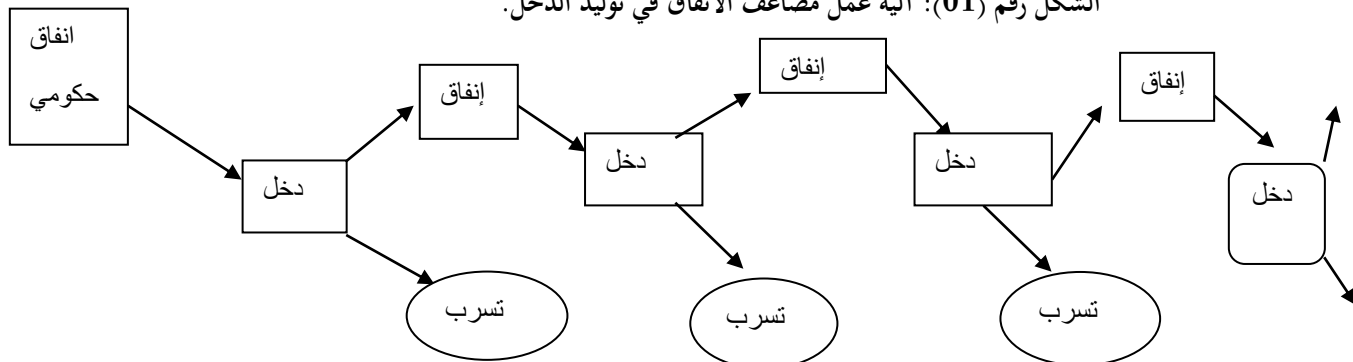
ثانياً: التأسيس النظري لفكرة مضاعف الإنفاق

إن فكرة المضاعف أول ما أدخلت في النظرية الاقتصادية كانت بواسطة ر. ف. كاهن (R.F.KAHN)، في مقال له سنة 1931، ولكن يرجع الدور الكبير إلى كينز في غرس هذه الفكرة بحزم في النظرية الاقتصادية، والملفت للانتباه أن المضاعف الذي أتى به كاهن سمي بمضاعف التوظيف، حيث بين أن الحكومة في أوقات الكساد عند محاولتها القيام بالاستثمارات العامة فإن التوظيف سوف

يزداد عدة مرات أكثر من التوظيف الابتدائي والذي يحدث مباشرة من الاستثمار الحكومي، وعلى هذا فإن مضاعف التوظيف إنما هو عبارة عن المعامل الذي يضرب فيه أي تغيير في التوظيف الابتدائي وذلك للوصول إلى الزيادة النهائية في التوظيف الكلي. (خليل، 1982) وقد قام كينز بإسقاط نفس الفكرة على التغيرات التي تحدث في الدخل القومي نتيجة تغير في أحد مكونات الطلب الفعال، حيث بين كينز أن مضاعف التوظيف لكاهن لا يساوي بالضرورة لمضاعفه، إلا أنه في أغلب الأحوال سينتج عن زيادة الدخل القومي زيادة في التوظيف إلا إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

وبما أن الإنفاق العام هو أحد المكونات الأساسية للطلب الفعال، فإنه يمكن وضع مضاعف الإنفاق العام الذي يقيس التغيرات الكلية التي تحدث في الدخل القومي نتيجة لضخ كمية ما من النقود كنفقات عامة أولية داخل الدورة الاقتصادية من طرف الحكومة، لأن هذه النفقات ستصبح مباشرة مداخيل لفئة معينة، وأن هذه الفئة حتما ستقوم بإنفاق نسبة من هذه المداخيل (على حسب قيمة ميلها الحدي للإنفاق) وتدخل النسبة المتبقية ليصبح بعدها هذا الإنفاق دخلا لفئة أخرى، تقوم هي كذلك باستعمال جزءا منه في الإنفاق والادخار، وتستمر سلسلة دخل-إنفاق-دخل حتى تنعدم قيمة الإنفاق العام التي تتناقص في كل عملية نتيجة التسرب الحاصل في الدخل في كل مرة، وبالتالي يتحدد طول أو قصر هذه السلسلة على التسرب الحاصل في الدخل والذي قد يكون تسرب داخلي (ادخار محلي) أو تسرب خارجي (واردات) والذي هو أكثر ضررا على الاقتصاد من التسرب الداخلي. ويستمر الدخل بالتزايد بأثر متناقص مرة بعد مرة إلى أن يتلاشى في الأخير بسبب التسرب ويكون عندها الدخل المولد كليا من عملية الإنفاق العام الأولى هو مجموع حدود متتالية هندسية حدها الأول قيمة الزيادة في الإنفاق العام وأساسها الميل الحدي للإنفاق. (Kandil, 2015, pp. 162-165)

الشكل رقم (01): آلية عمل مضاعف الإنفاق في توليد الدخل.



المصدر: من إعداد الباحث.

وإذا كان الميل الحدي للإنفاق d أقل من الواحد كما هو مفترض اقتصاديا وكانت سلسلة التزايد في الدخل طويلة يكون في الأخير قيمة الزيادة الكلية في الدخل مساوية لمقدار الزيادة في الإنفاق مقسومة على (واحد ناقص الميل الحدي للإنفاق)

$$\delta y = \delta G \times \frac{1}{1 - d}$$

وبما أن (واحد ناقص الميل الحدي للإنفاق) هو نفسه الميل الحدي للتسرب Z يصبح

$$\delta y = \delta G \times \frac{1}{Z}$$

وإذا اعتبرنا أن مضاعف الإنفاق هو التغير الحاصل في الدخل نتيجة تغير الإنفاق بوحدة واحدة يكون عندها المضاعف k

يساوي واحد على الميل الحدي للتسرب

$$k = \frac{\delta y}{\delta G} = \frac{1}{z}$$

وهو نفس النتيجة المتحصل عليها إذا تم اشتقاق معادلة الناتج التوازني y بالنسبة للإنفاق الحكومي G

$$y = \frac{1}{1 - c(1 - t) + m} \times (\bar{C} - c\bar{T}A + \bar{I} + \bar{G} + \bar{N}X)$$

أي أن

$$k = \frac{\delta y}{\delta G} = \frac{1}{1 - c(1 - t) + m}$$

وإذا كانت التسرب محصور في الادخار والضرائب والواردات يكون المقام هو نفسه الميل الحدي للتسرب

$$k = \frac{\delta y}{\delta G} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للتسرب}}$$

هذا وتجدد الإشارة إلى أن فكرة المضاعف تشترط مجموعة من الشروط لضمان نجاح السياسة التوسعية في الانفاق العام أهمها: (خليل، 1982)

- وجود البطالة الإجبارية
- مجتمع اقتصادي صناعي تكون فيه مرونة عرض السلع عالية حتى يمكن أن يواجه الزيادة في الطلب الفعال.
- وجود طاقة فائضة من الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية حتى يمكن زيادة الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الفعال.
- عرض مرن نسبيا لرأس المال العامل مثل مواد الخام، وذلك حتى يمكن زيادة الإنتاج.

ثالثا: مضاعف الانفاق ودوره في تفسير فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام

1. تطور مستويات الإنفاق العام في الجزائر من سنة 2001 إلى 2023

قبل التطرق إلى حساب القيم المختلفة لمضاعف الإنفاق يجب في الأول تتبع تطورات مستوى الانفاق العام في الجزائر من سنة إلى أخرى للتأكد من مدى اعتماد الحكومة الجزائرية على السياسة التوسعية للإنفاق العام ضمن سياساتها الاقتصادية المختلفة

الجدول 1: تطور مؤشرات الإنفاق العام بالأسعار الجارية والثابتة للفترة 2001 إلى 2023

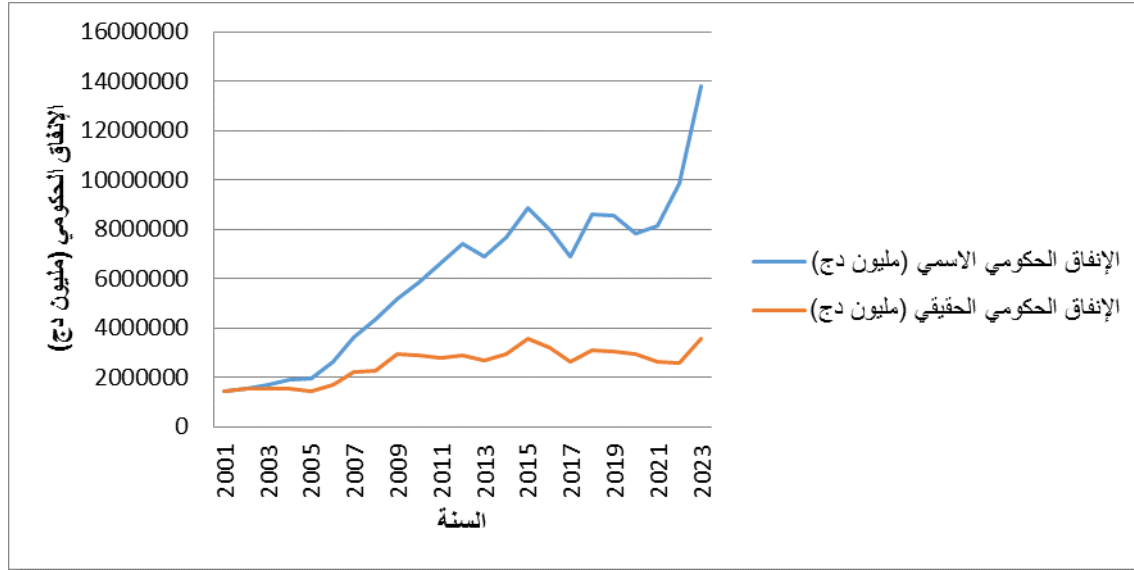
الوحدة: مليون دج

السنة	الانتاج الاسمي	الانفاق الحكومي الاسمي	معدل نمو الانفاق الاسمي	المكمش الاجمالي	الناتج الحقيقي	الانفاق الحكومي الحقيقي	نسبة الانفاق الحقيقي إلى الناتج الحقيقي	معدل نمو الانفاق الحقيقي
2001	4587607	1452360		1,00	4587607	1452360	31,7%	
2002	4902751,85	1559844	7,4%	1,01	4835061	1538307,69	31,8%	5,9%
2003	5685126,68	1711082	9,7%	1,10	5148424,06	1549547,84	30,1%	0,7%
2004	6622527,25	1920000	12,2%	1,23	5383599,31	1560810,59	29,0%	0,7%

2005	7843747,45	2302983	19,9%	1,38	5672914,85	1665610,29	29,4%	6,7%
2006	8940510,72	2631434	34,9%	1,53	5835864,92	1717652,81	29,4%	21,8%
2007	9876779,14	3623758	37,7%	1,64	6019615,81	2208577,38	36,7%	28,6%
2008	11652582,5	4322861	19,3%	1,89	6164858,89	2287031,91	37,1%	3,6%
2009	11007530,8	5191458	20,1%	1,75	6282190,88	2962856,13	47,2%	29,6%
2010	13220124,2	5860860	12,9%	2,02	6532430,09	2896013,5	44,3%	-2,3%
2011	15922350,5	6618426	12,9%	2,37	6730260,94	2797560,2	41,6%	-3,4%
2012	17617010,8	7428666	12,2%	2,56	6894982,8	2907446,96	42,2%	3,9%
2013	18231791,5	6879820	-7,4%	2,58	7071949,45	2668620,87	37,7%	-8,2%
2014	19260643	7686166	11,7%	2,62	7360622,45	2937335,26	39,9%	10,1%
2015	18869397,8	8858062	15,2%	2,49	7590636,5	3563353,18	46,9%	21,3%
2016	19788706,8	7984180	-9,9%	2,51	7889444,06	3183166,15	40,3%	-10,7%
2017	21068950	6883214	-13,8%	2,63	8007489,75	2616042,36	32,7%	-17,8%
2018	22678927	8627778	25,3%	2,79	8123826,11	3090559,28	38,0%	18,1%
2019	23101467,7	8557157	-0,8%	2,82	8201372,2	3037920,82	37,0%	-1,7%
2020	20900779,5	7823112	-8,6%	2,68	7786038,26	2914295,57	37,4%	-4,1%
2021	25147356,1	8113030	3,7%	3,11	8082820,7	2607676,39	32,3%	-10,5%
2022	32033097,2	9858432	21,5%	3,82	8377562,21	2578259,19	30,8%	-1,1%
2023	33638495	13786828	39,8%	3,86	8718948,68	3573484,65	41,0%	38,6%

(ONS, 2025, pp. 1– 110)Source :

الشكل رقم (02): تطور الإنفاق العام الاسمي والحقيقي في الجزائر (2001-2023)



المصدر: من إعداد الباحث، انطلاقاً من معطيات الجدول رقم (01).

شهدت مستويات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2023 تطوراً متبايناً يعكس بوضوح الطابع الربيعي للاقتصاد الوطني ومدى ارتباط السياسة المالية بتقلبات الإيرادات النفطية ففي بداية الفترة تميزت المالية العمومية بنوع من الانضباط حيث حافظ الإنفاق الحكومي الحقيقي على مستويات شبه مستقرة رغم الزيادة الملحوظة في القيم الاسمية وهو ما يعكس توجه السلطات نحو تحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي في أعقاب مرحلة الإصلاحات الهيكلية. غير أن الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال منتصف العقد الأول من الألفية أدى إلى انتهاج سياسة مالية توسعية واضحة وقوية تجسدت في الزيادة المعتبرة للإنفاق العام بين سنتي 2006 و 2009 في إطار برنامج دعم النمو وتمويل المشاريع الكبرى حيث بلغت نسبة الإنفاق الحقيقي إلى الناتج الحقيقي 47 % سنة 2009 وهو ما يدل على الدور المركزي للإنفاق العام في تحفيز النشاط الاقتصادي. لكن وابتداءً من سنة 2014 ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط عرفت السياسة المالية توجهها انكماشياً نسبياً بهدف احتواء العجز مما انعكس في تراجع مستويات الإنفاق الحقيقي خلال فترة 2015 إلى 2017 ومع ذلك اتسمت السنوات الأخيرة بعودة السياسة التوسعية بقوة لا سيما في عامي 2022 و 2023 نتيجة سعي الدولة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني بعد جائحة كوفيد 19. (Bogdanov & Tokmazishvili, 2023, pp. 10-12) وعلى العموم شهد الإنفاق العام الحقيقي والاسمي في هذه الفترة نمواً واضحاً فالاسمي ارتفع في فترة الدراسة من 1452 مليار دينار إلى 13786 مليار دينار أي بنسبة نمو 849% في حين كانت نسبة النمو بالقيم الحقيقية 146%.

وبصفة عامة يظهر تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه المدة الطابع المتزايد خاصة خلال فترات الوفرة البترولية عند ارتفاع أسعار النفط وهو ما يجعل من الإنفاق العام أهم أداة في السياسة المالية والتحكم العقلاني فيه شرط أساسي لتجنب الاقتصاد الجزائري صدمات تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية. (IMF Staff, 2020, pp. 2-3)

2. قيم مضاعف الإنفاق ودلالته بالنسبة للناتج الإجمالي في الجزائر

في هذه الفقرة سيتم حساب القيم المختلفة لمضاعف الإنفاق باستخدام الصيغة النظرية والتي تبين كم من المفروض أن يساوي مضاعف الإنفاق استناداً إلى مقدار التسرب الحاصل في الدورة الاقتصادية ممثلاً في الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد ومن

بعدها الصيغة الميدانية أو الواقعية والتي تبين كم زاد فعليا الناتج الحقيقي أو الاسمي بسبب زيادة وحدة واحدة من الإنفاق العام وقد تم استخدام قيم الدخل والناتج الإجمالية شاملة القطاع النفطي وغير النفطي ومن بعدها حسابه فقط مع الناتج خارج قطاع المحروقات.

أ. قيم مضاعف الإنفاق من خلال الصيغة النظرية : $k = \frac{1}{\text{الميل الحدي للتسرب}}$

في هذه الفقرة سيتم حساب مضاعف الإنفاق من خلال حساب الميل الحدي للتسرب وذلك بحساب مجموع كل من:

$$s = \frac{S_{t+1} - S_t}{y_{d,t+1} - y_{d,t}}$$

الميل الحدي للإدخار الوطني

حيث تم استعمال قيم الدخل الوطني المتاح الحقيقية مع الإدخار الوطني بالقيم الحقيقية

$$m = \frac{M_{t+1} - M_t}{y_{t+1} - y_t}$$

الميل الحدي للاستيراد

وتم استعمال في الحساب كل من الواردات و الناتج بالقيم الحقيقية .

الجدول رقم (02) : قيم مضاعف الإنفاق السنوي والتراكمي بالصيغة النظرية

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج الحقيقي	الدخل الوطني الحقيقي	الإدخار الحقيقي	الواردات الحقيقية	الميل الحدي للإدخار	الميل الحدي للاستيراد	الميل الحدي للتسرب	مضاعف الإنفاق السنوي	المضاعف التراكمي
2001	4587607	4569900	1960300	936258,00					
2002	4835061	4797830,37	1999211,05	1121613,00	0,17	0,75	0,92	1,09	1,09
2003	5148424,06	5148128,23	2349023,68	1180103,92	1,00	0,19	1,19	0,84	0,90
2004	5383599,31	5370489,11	2585661,59	1318536,32	1,06	0,59	1,65	0,61	0,79
2005	5672914,85	5594625,93	2932667,4	1401234,37	1,55	0,29	1,83	0,55	0,73
2006	5835864,92	5734421,5	3164829,39	1373103,59	1,66	-0,17	1,49	0,67	0,72
2007	6019615,81	6066374,99	3386650,52	1520286,58	0,67	0,80	1,47	0,68	0,73
2008	6164858,89	6240946,27	3516894,16	1744191,06	0,75	1,54	2,29	0,44	0,69
2009	6282190,88	6321724,03	3015728,54	1929540,99	-6,20	1,58	-4,62	-0,22	0,84
2010	6532430,09	6651206,43	3368962,92	2032248,46	1,07	0,41	1,48	0,67	0,81
2011	6730260,94	6786669,07	3388050,88	1931408,60	0,14	-0,51	-0,37	-2,71	0,90
2012	6894982,8	6945310,33	3380993,48	2191455,88	-0,04	1,58	1,53	0,65	0,88

تحليل فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر من خلال مبدأ المضاعف خلال الفترة 2001-2023:

2013	7071949,45	7057329,24	3311465,01	2406368,29	-0,62	1,21	0,59	1,68	0,88
2014	7360622,45	7346466,13	3315303,22	2605170,75	0,01	0,69	0,70	1,42	0,92
2015	7590636,5	7569960,59	2985262,91	2783908,37	-1,48	0,78	-0,70	-1,43	1,05
2016	7889444,06	7989311,74	3166548,99	2699027,38	0,43	-0,28	0,15	6,75	1,13
2017	8007489,75	8080708,55	3204637,77	2502846,33	0,42	-1,66	-1,25	-0,80	1,23
2018	8123826,11	8131016,47	3326126,27	2403049,95	2,41	-0,86	1,56	0,64	1,25
2019	8201372,2	8184591,46	3179196,63	2233179,64	-2,74	-2,19	-4,93	-0,20	1,44
2020	7786038,26	7794166,9	2626255,69	1875692,25	1,42	0,86	2,28	0,44	2,00
2021	8082820,7	8038864,78	3123157,43	1791422,52	2,03	-0,28	1,75	0,57	1,72
2022	8377562,21	8282549,7	3716265,17	1787996,48	2,43	-0,01	2,42	0,41	1,43
2023	8718948,68	8684425,12	3564768,42	2107414,44	-0,38	0,94	0,56	1,79	1,48

Source : (ONS, 2025, pp. 1- 110)

يلاحظ من القيم أعلاه وبصورة واضحة انخفاض قيم مضاعف الإنفاق السنوية وتذبذبا من سنة إلى أخرى وهذا ما له دلالات اقتصادية واقعية تفسره خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فبينما يخص انخفاض قيم مضاعف الإنفاق السنوية فهي راجعة إلى حد كبير إلى ارتفاع الميل الحدي للتسرب وبالتحديد الميل الحدي للاستيراد خاصة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2005-2014) حيث وبسبب ارتفاع احتياطي الصرف نتيجة العوائد غير العادية لقطاع المحروقات تم التساهل وبشكل كبير في عملية الاستيراد وهذا ما جعل من الزيادة في الطلب الفعال يتم تلبيتها وتغطيتها بشكل مباشر وفوري من الاستيراد بدل من الزيادة في الإنتاج المحلي بسبب ضعف الجهاز الانتاجي الوطني وكذا ضعف فعالية الاستثمارات العمومية المقامة في تلك الفترة فمشاريع البنية التحتية الكبرى لم يكن لها أثر واضح وآني لأن غالبية تلك المشاريع ذات مردودية مؤجلة.

أما فيما يخص القيم السالبة لبعض قيم مضاعف الإنفاق السنوية فهي إشارة غير عادية اقتصاديا فهي تعني أن زيادة أولية في الإنفاق تولد انخفاضات متتالية في الدخل وهذا غير منطقي اقتصاديا ومنافيا تماما لفكرة مضاعف الإنفاق. لكن يمكن تبرير هذه القيم في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات التي ظهر الميل الحدي للاستيراد أو الميل الحدي للدخار سالبين فعندما فرضت مثلا الحكومة الجزائرية قيودا تجارية صارمة على الاستيراد بعد انهيار أسعار النفط في 2015 أدى هذا إلى انخفاض الواردات على الرغم من أن الدخل لم ينخفض في نفس الوقت وهذا ما جعل من الميل الحدي للاستيراد يصبح سالبا ونفس الشيء حدث أثناء جائحة كوفيد-19 عند تراجع مستوى التجارة العالمية.

هذا وقد ظهر الميل الحدي في بعض السنوات بإشارة سالبة معبرا على أن زيادة في الدخل أدت إلى انخفاض في الادخار بمعنى أن الاقتصاد الوطني لجأ إلى السحب من المدخرات السابقة لتمويل الزيادة في الإنفاق وهذا ما يحدث غالبا في فترات التضخم عندما تنخفض القدرة الشرائية، فيضطر الأفراد إلى الإنفاق أكثر من أجل الحفاظ على نفس المستوى المعيشي وكذلك يمكن أن تحدث هذه

الحالة عندما تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق على الدعم أو الأجور بشكل كبير دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية في الإنتاج مما يدفع بالمستهلكين إلى زيادة الإنفاق أكثر من نمو دخلهم الحقيقي مما يؤدي إلى انخفاض الادخار الحقيقي.

ولما كانت السياسة التوسعية للإنفاق العام لا توضع لفترة قصيرة بل هي سياسة توضع على شكل برامج فبالتالي لن تظهر نتائجها في الأجل القصير، ولما تميزت به فترة الدراسة من تذبذبات أو حتى في بعض الأحيان صدمات ظرفية (جفاف، وباء، صدمات أسعار النفط، تغيير حكومي...) جعل من القيم السنوية لمضاعف الإنفاق لا تحلل بشكل جيد الظاهرة قيد الدراسة، لهذا تم اللجوء إلى حساب مضاعف الإنفاق التراكمي الذي يهتم أكثر بالآثر التراكمي للسياسة التوسعية للإنفاق العام على المدى الطويل أي أنه يأخذ بعين الاعتبار الآثار غير الفورية أو المتأخرة لهذه السياسة.

فبخلاف القيم السنوية، قيم مضاعف الإنفاق التراكمي أعطت تفسيراً منطقياً لآثر سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من أن هذه القيم لم تكن مرتفعة بشكل كبير لكنها كانت في تزايد من سنة إلى أخرى وفسرت بعض القرارات التي صدرت قبل سنوات من ظهور أثر تلك القرارات وهو ما يؤكد التأثير غير الفوري للسياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر. فكون القيمة العظمى للمضاعف التراكمي في سنة 2020 عند مستوى 2 في كان المضاعف السنوي يساوي 0,44 فهذا تفسير لنتائج السياسة الحمائية التي باشرت الجزائر تطبيقها مع بداية 2015 حيث تم تقليص رخص الاستيراد لبعض السلع غير الضرورية وكذلك فرض نظام تراخيص مسبقة على بعض المنتجات الزراعية والصناعية التي كانت معفاة من قبل، وقد تشدد هذا الأمر أكثر في سنة 2018 عند تعليق استيراد أكثر من 850 منتجا (مواد غذائية، أثاث، مواد بناء...) وفق ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 18_139 الصادر في 21 ماي 2018 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 2_18 الصادر في 7 جانفي 2018. لكن مع تزايد الانتقادات الداخلية والخارجية لنظام المنع تم استبداله سنة 2019 بالرسوم الوقائية الإضافية حيث تراوحت هذه الرسوم بين 30% إلى 200% على مئات السلع من أجل حماية السوق الوطنية وعدم التعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

وبالتالي يمكن القول بأن قيم مضاعف الإنفاق التراكمية أكدت وبشكل واضح دور الميل الحدي للتسرب وبالخصوص الميل الحدي للاستيراد في تحديد مدى فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر. (Adarov, Clements, & Jalles, 2024, pp. 30-35)

ب. قيم مضاعف الإنفاق من خلال الصيغة التطبيقية: $k = \frac{\delta y}{\delta G}$

بخلاف الصيغة السابقة التي بينت نظريا القيم التي يمكن أن يأخذها مضاعف الإنفاق استنادا إلى الميل الحدي للتسرب، فإن هذه الصيغة تعطي عمليا كم كانت قيم مضاعف الإنفاق حفيفة على أرض الواقع من خلال دراسة التغير الحاصل في الناتج بالنسبة للتغير الحاصل في الإنفاق العام.

الجدول رقم (03): قيم مضاعف الإنفاق السنوي والتراكمي بالصيغة التطبيقية

الوحدة: مليون دج

مضاعف الإنفاق التراكمي	مضاعف الإنفاق السنوي	مضاعف الإنفاق الحقيقي	الناتج الحقيقي	مضاعف الإنفاق التراكمي	مضاعف الإنفاق السنوي	الناتج الاسمي	الداخلي	السنة
			1452360,00	4587607,00		1452360	4587607	2001

تحليل فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر من خلال مبدأ المضاعف خلال الفترة 2001–2023:

2002	4902751,85	1559844	2,93	2,93	4835061,00	1538307,69	2,88	2,88
2003	5685126,68	1711082	5,17	4,24	5148424,06	1549547,84	27,88	5,77
2004	6622527,25	1920000	4,49	4,35	5383599,31	1560810,59	20,88	7,34
2005	7843747,45	2302983	3,19	3,83	5672914,85	1665610,29	2,76	5,09
2006	8940510,72	2631434	3,34	3,69	5835864,92	1717652,81	3,13	4,71
2007	9876779,14	3623758	0,94	2,44	6019615,81	2208577,38	0,37	1,89
2008	11652582,5	4322861	2,54	2,46	6164858,89	2287031,91	1,85	1,89
2009	11007530,8	5191458	-0,74	1,72	6282190,88	2962856,13	0,17	1,12
2010	13220124,2	5860860	3,31	1,96	6532430,09	2896013,50	-3,74	1,35
2011	15922350,5	6618426	3,57	2,19	6730260,94	2797560,20	-2,01	1,59
2012	17617010,8	7428666	2,09	2,18	6894982,80	2907446,96	1,50	1,59
2013	18231791,5	6879820	-1,12	2,51	7071949,45	2668620,87	-0,74	2,04
2014	19260643	7686166	1,28	2,35	7360622,45	2937335,26	1,07	1,87
2015	18869397,8	8858062	-0,33	1,93	7590636,50	3563353,18	0,37	1,42
2016	19788706,8	7984180	-1,05	2,33	7889444,06	3183166,15	-0,79	1,91
2017	21068950	6883214	-1,16	3,03	8007489,75	2616042,36	-0,21	2,94
2018	22678927	8627778	0,92	2,52	8123826,11	3090559,28	0,25	2,16
2019	23101467,7	8557157	-5,98	2,61	8201372,20	3037920,82	-1,47	2,28
2020	20900779,5	7823112	3,00	2,56	7786038,26	2914295,57	3,36	2,19
2021	25147356,1	8113030	14,65	3,09	8082820,70	2607676,39	-0,97	3,03
2022	32033097,2	9858432	3,95	3,26	8377562,21	2578259,19	-10,02	3,37
2023	33638495	13786828	0,41	2,36	8718948,68	3573484,65	0,34	1,95

Source : (ONS, 2025, pp. 1– 110) (secretariat general du gouvernement, 2001–2023)

كما تجدر الإشارة إلى أن القيم الاسمية لهذا المضاعف كان لها معنى عميق من الجانب النقدي إذ بينت كيف يمكن لتدفقات نقدية إضافية عن طريق زيادة الإنفاق العام إلى توليد تدفقات نقدية أخرى متتالية ظهرت في نمو الناتج الاسمي، إذ لو لم تكن هناك موجات تضخمية لشممت الزيادة في الناتج الاسمي زيادة كذلك في الإنتاج الحقيقي وهو ما يستدعي فهم التفاعل الحاصل بين الإنفاق العام والكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار.

تظهر النتائج المحسوبة لمضاعف الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري، والمبنية على نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى التغير في الإنفاق الحكومي الحقيقي، وجود تذبذب ملحوظ في القيم السنوية للمضاعف خلال فترة الدراسة، بما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني ودرجة تأثره بالصدمات الخارجية، وعلى وجه الخصوص تقلبات أسعار النفط. (Elkhdari, Souissi, & Jewell, 2018, pp. 1-39) فقد سجلت بعض السنوات قيما مرتفعة للغاية لمضاعف الإنفاق مثل (27.88 و 20.88)، في سنتي 2003 و 2004 وهي بداية الطفرة النفطية وهو ما عبر ظاهريا عن استجابة قوية للناتج الحقيقي تجاه الزيادة في الإنفاق العمومي، لكن تلك الاستجابة راجعة في الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط و في المقابل، أفرزت سنوات أخرى قيما ضعيفة أو حتى سالبة للمضاعف) على غرار (-3.74 - 10.02)، ما يشير إلى أن الإنفاق الحكومي لم يكن ذا أثر توسعي، بل تزامن مع انكماش في الناتج الحقيقي، ويعزى ذلك غالبا إلى الصدمات السلبية في سوق النفط وما نتج عنها من ضغوط مالية، أو إلى هيمنة النفقات الجارية على بنية الإنفاق العام، وهو ما يقلص الأثر التحفيزي لسياسة الإنفاق العام على المدى القصير. كما أن الانفتاح التجاري الواسع الذي ميز الاقتصاد الجزائري بعد ارتفاع صادرات المحروقات أدى إلى تسرب جزء معتبر من الطلب الإضافي الناتج عن الإنفاق نحو الخارج عبر الواردات، مما يضعف فعالية الإنفاق الحكومي في دعم الناتج المحلي. ورغم هذا التذبذب السنوي الواضح، فإن القيم التراكمية للمضاعف تظهر اتجاهها موجبا ومستقرا نسبيا، بما يؤكد أن الأثر الكلي للإنفاق الحكومي يبقى إيجابيا ومستقرا نسبيا على المدى الطويل، نتيجة تراكم الأثر الاستثماري والهيكلي للإنفاق العام في قطاعات البنية التحتية والسكن والنقل والخدمات العمومية.

كما تجدر الإشارة إلى أن القيم الاسمية لهذا المضاعف كان لها معنى عميق من الجانب النقدي إذ بينت كيف يمكن لتدفقات نقدية إضافية عن طريق زيادة الإنفاق العام إلى توليد تدفقات نقدية أخرى متتالية ظهرت في نمو الناتج الاسمي، إذ لو لم تكن هناك موجات تضخمية لشممت الزيادة في الناتج الاسمي زيادة كذلك في الإنتاج الحقيقي وهو ما يستدعي فهم التفاعل الحاصل بين الإنفاق العام والكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار

وبالتالي يمكن القول بأن قيم مضاعف الإنفاق المحسوبة بالصيغة النظرية أو الصيغة التطبيقية بينت التذبذبات الحاصلة في فعالية سياسة الإنفاق العام في الجزائر في الأجل القصير نتيجة ارتباطها بشكل كبير بالصدمات الحاصلة في قطاع المحروقات بينما في الأجل الطويل تتجه هذه السياسة أن يكون لها أثر تراكمي ومستدام خاصة على الناتج.

3. قيم مضاعف الإنفاق من خلال إحصائيات الناتج خارج قطاع المحروقات:

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد كثيرا في نموه السنوي على قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يتأثر كثيرا بالسياسة التوسعية للإنفاق العام إذ أنه مرتبط أكثر بالطلب العالمي على الغاز والنفط بل على العكس هو المؤثر الرئيسي لهذه السياسة من حيث كون العوائد الريعية لقطاع المحروقات هي الممول الأساسي لها. ولهذا السبب يصبح الناتج خارج قطاع المحروقات مؤشرا جوهريا لقياس الأداء الحقيقي للاقتصاد الجزائري بعيدا عن تأثيرات قطاع النفط والغاز الذي يهيمن تقليديا على بنية الناتج الإجمالي. ومن ثم فإن استخدام الناتج خارج قطاع المحروقات في حساب مضاعف الإنفاق يعد خطوة منهجية أساسية لعزل الأثر الحقيقي للإنفاق العام الموجه للقطاعات الإنتاجية والخدمية غير النفطية عن تلك التغيرات الناتجة عن صادرات قطاع المحروقات وأسعارها الدولية.

تحليل فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر من خلال مبدأ المضاعف خلال الفترة 2001-2023:

ومن أجل إبراز التفاعل النقدي بين المالية العامة والنشاط الاقتصادي في الأجل القصير باعتبار أن التغيرات في الإنفاق تؤثر أولا في المتغيرات الاسمية قبل أن تمتد لاحقا إلى الجانب الحقيقي من الاقتصاد. تم حساب في الأول مضاعف الإنفاق بالقيم الاسمية ومن ثم بالقيم الحقيقية.

الجدول رقم (04): قيم مضاعف الإنفاق بالقيم الاسمية للناتج خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليون دج

المضاعف التراكمي	المضاعف السنوي	نسبة الانفاق إلى الناتج خارج قطاع المحروقات	الانفاق الحكومي الاسمي	الناتج الاسمي خارج قطاع المحروقات	السنة
		43%	1452360	3350653	2001
2,64	2,64	43%	1559844	3634786	2002
2,73	2,79	42%	1711082	4057182	2003
2,46	2,12	43%	1920000	4501039	2004
1,93	1,28	46%	2302983	4989434	2005
1,85	1,66	48%	2631434	5535746	2006
1,32	0,69	58%	3623758	6224489	2007
1,32	1,30	61%	4322861	7130732	2008
1,24	1,01	65%	5191458	8004946	2009
1,34	1,88	63%	5860860	9265383	2010
1,45	2,11	61%	6618426	10863798	2011
1,50	1,81	60%	7428666	12332119	2012
1,91	-2,49	50%	6879820	13700929	2013
1,87	1,58	51%	7686166	14977424	2014
1,72	0,94	55%	8858062	16081138	2015
2,11	-1,20	47%	7984180	17132985	2016
2,69	-0,78	38%	6883214	17986530	2017
2,18	0,57	45%	8627778	18973987	2018

2019	19919323	8557157	43%	-13,39	2,33
2020	19021658	7823112	41%	1,22	2,46
2021	20917703	8113030	39%	6,54	2,64
2022	23821217	9858432	41%	1,66	2,44
2023	27202880	13786828	51%	0,86	1,93
			المتوسط	0,67	2,00

Source : (ONS, 2025) (secretariat general du gouvernement, 2001– 2023)

يظهر تحليل بيانات الفترة الممتدة من 2001 إلى 2023 أن الإنفاق العمومي في الجزائر ظل يشكل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث ارتفعت قيم كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بوتيرة متصاعدة. فقد انتقل الإنفاق العمومي من نحو 1452360 مليون دينار جزائري سنة 2001 إلى حوالي 13786828 مليون دينار سنة 2023، بنسبة نمو بلغت 850% في حين ارتفع الناتج خارج المحروقات من 3350653 مليون دينار إلى أكثر من 27202880 مليون دينار خلال الفترة نفسها بنسبة نمو بلغت 711%، ما يعكس اعتماد الاقتصاد الوطني الكبير على الديناميكية المالية للدولة.

وقد تراوحت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج غير النفطي بين 43% و 61%، وهي مستويات مرتفعة مقارنة بالمتوسط المسجل في الاقتصادات النامية، مما يؤكد الطبيعة الإنفاقية المميزة للاقتصاد الجزائري. وقد بلغت هذه النسبة ذروتها خلال الفترة 2008–2015 بفعل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي والمخططات الخماسية التي استهدفت دعم النمو عبر الإنفاق العمومي الواسع، قبل أن تتراجع تدريجيا بعد سنة 2015 تحت تأثير القيود المالية الناتجة عن تراجع أسعار النفط.

أما بخصوص قيم مضاعف الإنفاق العام، فقد أظهرت تذبذبا ملحوظا بين السنوات، حيث تراوحت بين 0.6 و 2.6. وتشير القيم المنخفضة للمضاعف لبعض السنوات 2007, 2009, 2015, 2018 على الرغم أن هذه السنوات هي التي شهدت نموا كبيرا في الإنفاق العام أن الزيادة الكبيرة والمفاجئة لن تكون لها استجابة فورية مماثلة على الناتج على العكس عندما تكون زيادة تدريجية معقولة، ونفس الملاحظة بالنسبة للقيم السلبية للمضاعف في بعض السنوات، ففي سنة 2013 انخفض الإنفاق السمي لكن رغم ذلك زاد الناتج الاسمي خارج قطاع المحروقات، لهذا ظهر مضاعف الإنفاق سالب وهذا له تفسيران إما أن تكون هذه الزيادة كنتيجة متأخرة لسنوات سابقة أو أن مستوى الإنفاق العام قد تجاوز الحد الفعال الذي فاقه تكون أي زيادة عديمة الفعالية على الإنتاج وتخفيض الإنفاق مع بقائه فوق الحد الفعال لا ينكمش معه الناتج، وبالتالي هذا ما يجعلنا نركز على مبدأ الزيادة العقلانية والمتدرجة في الإنفاق العام.

من جهة أخرى، فإن المضاعف التراكمي يظهر اتجاهها موجبا ومستقرا نسبيا، إذ تتراوح قيمه بين 3.1 و 2.6، ما يدل على أن الأثر الإجمالي للإنفاق الحكومي يبقى موجبا على المدى الطويل، حتى وإن كانت فعاليته السنوية متفاوتة. وبذلك يمكن القول إن السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر نجحت إجمالا في تحفيز النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لكنها ظلت محدودة الفعالية بسبب ضعف البنية الإنتاجية المحلية وارتفاع التهربات الخارجية، وهذا ما سيتم التحقق من أكثر من خلال معطيات الناتج الحقيقي خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (05): قيم مضاعف الإنفاق بالقيم الحقيقية للناتج خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليون دج

المضاعف التراكمي	المضاعف السنوي	نسبة الانفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج الحقيقي خارج قطاع المحروقات	الإنفاق الحكومي الحقيقي	الناتج الحقيقي خارج قطاع المحروقات	السنة
		43,3%	1452360,00	3350653	2001
2,31	2,31	43,3%	1538307,69	3549595,703	2002
4,02	17,06	41,4%	1549547,84	3741352,027	2003
5,14	14,83	39,9%	1560810,59	3908340,045	2004
3,60	2,00	40,4%	1665610,29	4118272,775	2005
3,84	4,80	39,3%	1717652,81	4368258,162	2006
1,65	0,46	48,1%	2208577,38	4594710,371	2007
1,78	3,04	47,3%	2287031,91	4833488,298	2008
1,24	0,57	56,8%	2962856,13	5217369,854	2009
1,54	-5,37	51,9%	2896013,50	5576068,979	2010
1,89	-3,24	47,5%	2797560,20	5895421,989	2011
2,03	3,70	46,1%	2907446,96	6301535,761	2012
2,82	-1,99	39,4%	2668620,87	6777326,253	2013
2,56	1,42	41,0%	2937335,26	7158221,809	2014
1,96	0,54	47,5%	3563353,18	7498267,685	2015
2,51	-0,52	41,4%	3183166,15	7696261,983	2016

2017	7859611,509	2616042,36	33,3%	-0,29	3,87
2018	8120570,668	3090559,28	38,1%	0,55	2,91
2019	8333489,482	3037920,82	36,5%	-4,04	3,14
2020	8030212,394	2914295,57	36,3%	2,45	3,20
2021	8229869,214	2607676,39	31,7%	-0,65	4,22
2022	8590493,944	2578259,19	30,0%	-12,26	4,65
2023	8950731,349	3573484,65	39,9%	0,36	2,64
المتوسط				1,17	2,89

Source : (ONS, 2025) (secretariat general du gouvernement, 2001– 2023)

أولى الملاحظات حول القيم الحقيقية في الجدول أعلاه هي انخفاض نسبة مساهمة الإنفاق العام الحقيقي إلى الناتج الحقيقي فبعدما كانت تتراوح نسبته في القيم الاسمية من 43% إلى 61% أصبحت بالقيم الحقيقية تتراوح بين 30% و 56% مما يعني أن جزء من الزيادة في الإنفاق العام ذهبت لتعوض عن الانخفاض في القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع مستويات الأسعار مما تتطلب من الحكومة الرفع من قيمة الإنفاق العام وخاصة كتلة الأجور. (Kandil, 2015, pp. 166–168)

أما فيما يخص قيم المضاعف السنوية فكانت قيمها الموجبة تتراوح بين 0.36 و 17.06 والملاحظ فيها أن القيم الصغيرة لها رافقت الزيادات السنوية الكبيرة للإنفاق العام والعكس القيم الكبير للمضاعف كانت ناتجة عن زيادات سنوية صغيرة في الإنفاق وهو ما يثبت عدم قدرة القطاع الإنتاجي الحقيقي خارج قطاع المحروقات على الاستجابة السريعة و الآنية للزيادة في الطلب المحلي بسبب عدم التنوع وضعف القطاعات الإنتاجية خاصة في المجال الصناعي وهو ما يستدعي من الحكومة ضبط سياسة التوسع في الإنفاق العام السنوية عند المستوى الذي يتحمله الاقتصاد الحقيقي أو بمعنى آخر تحفيز الطلب المحلي عن طريق زيادة الإنفاق العام عند المستوى الذي يستطيع فيه قطاع الإنتاج المحلي تلبية، لأن أي زيادة في الطلب فوق هذا المستوى سوف ينتج عنها زيادة في الاعتماد أكثر على الاستيراد. لكن قيم المضاعف التراكمية، كما في الفقرات السابقة، أكدت على الأثر الإيجابي للزيادة في الإنفاق العام على الأجل الطويل بالنسبة للإنتاج الحقيقي وخاصة القطاعات الإنتاجية التي استفادت من برامج دعم النمو وبرامج المشاريع البنية التحتية كقطاع الأشغال العمومية والبناء والصناعات المرتبطة بهذا القطاع ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الخدمات.

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن الإنفاق العام يعد من أهم أدوات السياسة المالية في الجزائر، إذ يشكل أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي، لاسيما في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على المبادرة العمومية والإنفاق الحكومي لتحفيز النمو. فالسلطات المالية في الجزائر دأبت خلال الفترة 2001–2023 على استخدام السياسة الإنفاقية كأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية والتشغيل، خاصة في ظل التغيرات المتكررة لأسعار النفط التي تؤثر مباشرة في موارد الميزانية العامة.

غير أن تحليل قيم مضاعف الإنفاق السنوي خلال هذه الفترة يظهر تذبذبا ملحوظا، ما يعكس هشاشة العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. هذا التذبذب يعزى إلى تفاوت كفاءة الإنفاق العمومي، واختلاف طبيعة المشاريع

تحليل فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام في الجزائر من خلال مبدأ المضاعف خلال الفترة 2001-2023:

المنحرفة، وتغير أولويات السياسة الاقتصادية من سنة لأخرى، فضلا عن تأثير الصدمات الخارجية في مسار النمو. ومن أبرز العوامل المفسرة لضعف استجابة الناتج المحلي للإنفاق العام، ارتفاع الميل الحدي للتسرب، وبخاصة الميل الحدي للاستيراد. إذ تظهر البيانات أن نسبة معتبرة من الزيادة في الطلب الناتجة عن الإنفاق الحكومي تتجه نحو استيراد السلع والخدمات من الخارج بدل تحفيز الإنتاج المحلي. ويفسر ذلك بضعف النسيج الصناعي الوطني، وضيق القاعدة الإنتاجية المحلية، واعتماد العديد من القطاعات على المواد والمعدات المستوردة. وبالتالي، فإن جزءا كبيرا من الإنفاق الحكومي يسرب إلى الخارج على شكل طلب على السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليص حجم المضاعف الفعلي داخل الاقتصاد الوطني.

ورغم هذا الوضع، تظهر القيم التراكمية للمضاعف خلال فترة الدراسة اتجاهها موجبا واستقرارا نسبيا على المدى الطويل، وهو ما يعكس استمرار الأثر الإيجابي للإنفاق العمومي في دعم النشاط الاقتصادي، حتى وإن كان هذا الأثر بطيئا في الظهور أو متفاوتا في قوته عبر السنوات حيث أن هذا الاستقرار النسبي في الأجل الطويل يؤكد أن السياسة الإنفاقية، رغم محدودياتها، تظل أداة فعالة لتحفيز النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

وعليه، فإن تبني سياسة إنفاق توسعية مدروسة ومستدامة لا يعني التوسع غير المنضبط في الإنفاق، بل يستوجب تحديد مستوى معقول للزيادة في الإنفاق العام يتناسب مع قدرة القطاع الإنتاجي الوطني على الاستجابة للطلب الإضافي الذي يولده هذا الإنفاق. فالزيادة المفرطة في الإنفاق دون مراعاة الطاقة الإنتاجية المحلية تؤدي إلى ارتفاع الواردات واتساع عجز-الميزان التجاري، مما يضعف الأثر المضاعف داخل الاقتصاد الوطني. لذلك، ينبغي أن تكون السياسة التوسعية مرتبطة بخطة إنتاجية موازية ترفع من كفاءة العرض المحلي وتزيد من مرونة القطاعات المنتجة.

كما يستحسن أن يتم توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات الحقيقية المنتجة مثل الصناعة التحويلية، الزراعة الحديثة، والطاقت المتجددة، لما لها من قدرة على خلق القيمة المضافة وتنويع القاعدة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. إذ أن هذا التوجيه الذكي للإنفاق يضمن انتقال الأثر المالي إلى مختلف حلقات الإنتاج المحلي، ويسهم في تكوين روابط إنتاجية متبادلة بين القطاعات، ما يعزز من فعالية المضاعف على المدى الطويل.

ولحماية الاقتصاد من التسربات الخارجية الناتجة عن الميل المرتفع للاستيراد، من الضروري اعتماد سياسات حمائية مبتكرة ومتدرجة تراعي التزامات الجزائر الدولية ولكنها في الوقت نفسه تحفز التصنيع المحلي. ومن بين هذه السياسات، يمكن فرض نسب مدمجة محلية في الصفقات العمومية، وتشجيع الشراكات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية لتوطين التكنولوجيا والإنتاج داخل البلاد، إلى جانب تطبيق رسوم إغراق انتقائية على الواردات التي تنافس المنتجات المحلية دون مبرر اقتصادي. كما يمكن اعتماد آليات دعم انتقائية للمؤسسات المنتجة محليا عبر التحفيزات الجبائية أو تسهيلات التمويل مقابل التزامها بالإنتاج والتصدير. وفي هذا الإطار، تبرز أيضا ضرورة مراجعة سياسة سعر الصرف، إذ أن سعر صرف مرتفع أو مبالغ في قيمته الحقيقية قد يضعف السياسات الحمائية لأنه يجعل الواردات أرخص نسبيا مقارنة بالمنتجات المحلية ويحد من القدرة التنافسية للمنتجين الوطنيين لذلك فإن تكييف سياسة الصرف بما يخدم الاقتصاد الحقيقي تمثل ركيزة أساسية لزيادة فعالية السياسة التوسعية للإنفاق العام.

وعليه فإن هذه التوجهات تمثل دعائم أساسية لنجاح السياسة الإنفاقية، لأنها تضمن أن يتحول كل دينار ينفق من المال العام إلى طاقة إنتاجية محلية، وليس إلى طلب مستورد. وبذلك يصبح الإنفاق العام في الجزائر أكثر كفاءة في توليد النمو، وتقليل التسربات، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل.

ولهذا الغرض، يتم تقديم الاقتراحات التالية:

- تحسين توجيه الإنفاق: ضرورة توجيه الإنفاق العمومي بشكل انتقائي نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية ذات القيمة المضافة العالية (مثل الصناعة التحويلية، الزراعة الحديثة، الطاقات المتجددة) لتعزيز الروابط الإنتاجية وزيادة فعالية المضاعف على المدى الطويل.
- تعزيز الحماية والإنتاج المحلي: اعتماد سياسات حائية مبتكرة ومدروسة، مثل فرض "نسب مدججة محلية" في الصفقات العمومية وتشجيع الشراكات لتوطين التكنولوجيا والإنتاج، وذلك لحماية الصناعة المحلية وتقليل التسربات.
- مراجعة سياسة سعر الصرف: تكييف سياسة سعر الصرف لخدمة الاقتصاد الحقيقي، حيث أن ارتفاع قيمته الحقيقية يجعل الواردات أرخص ويضعف القدرة التنافسية للمنتج الوطني، مما يستدعي مراجعته لدعم الإنتاج المحلي.
- ربط الإنفاق بخطة إنتاجية: ربط السياسة التوسعية بخطة إنتاجية موازية تهدف إلى رفع كفاءة وعرض القطاع المنتج المحلي، وضمان أن تكون أي زيادة في الإنفاق متناسبة مع قدرة الاقتصاد على الاستجابة، لتجنب التوسع غير المنضبط الذي يولد المزيد من الواردات والعجز.

Bibliographie

1. Adarov, A., Clements, B., & Jalles, J. (2024). *Revisiting Public Investment Multipliers: Nonlinear Effects of the Business Cycle, Fiscal Space, Efficiency, and Capital Stock*. World Bank Policy Research Working Paper No. 10954, World Bank, Washington, D.C., USA,.
2. Bogdanov, D., & Tokmazishvili, M. (2023). Fiscal policy in oil and gas-exporting economies: Good times, bad times and ugly times. *Energy Economics*, 126.
3. Dornbusch, R. F. (2008). *Macro economics (13thrd)*. Mcgraw- Hills educations.
4. Elkhedari, M., Souissi, M., & Jewell, A. (2018). Empirical Estimation of Fiscal Multipliers in MENA Oil-Exporting Countries with an Application to Algeria.
5. IMF Staff. (2020). *Fiscal Policy Responses to the Sharp Decline in Oil Prices. IMF Special Series on COVID-19*. Washington, D.C., USA.
6. Kandil, M. (2015). Assessing government expenditures multipliers under oil price swings. *Borsa Istanbul Review*, 15(3).
7. ONS. (2025). *les comptes nationaux économiques 2001- 2023, Base 2001*. Serie E statistique économique N 131, la direction technique chargée de la comptabilité nationale.
8. secretariat general du gouvernement. (2001- 2023). *les lois de finances*. journal officielle.
9. خليل س. (1982). *النظريات والسياسات النقدية والمالية*. الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع.
10. عادل أحمد حشيش. (1992). *أساسيات المالية العامة*. بيروت: دار النهضة العربية.
11. منصور عبد المنعم. (2016). *الاقتصاد الكلي: النظريات والسياسات*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.